تقع المؤسسات السياسية الحالية التي تركزت منذ بداية الستينات ، ظاهريا ، في امتداد المؤسسات التي رافقت عهد احياء الملكية والتي تمثل اعادة لنظام متسلط يمتاز في الظرف الاقتصادي ـ الاجتماعي لبداية القرن العشرين ، بغياب المنافسة بين القوى الكبرى ، الهادفة الى السيطرة على ايران ٠ لكنها تتميز كذلك ، بالتحولات الاساسية المتصلة بالتغيرات البنيوية التي ادخلها النمو المفرط للقطاع النفطي والارتفاع الهائل للمداخيل البترولية ، تقوية اجهزة الدولة ووسائل عملها بصورة لم يسبق لها مثيل ، تركيز وجود الطبقة المهيمنة في اجهزة الحكم، انهيار الانتاج غير المرتبط بالسوق العالمي، انقسام المجتمع الى طبقات مستهلكة لمواد مصنعة في الدول الصناعية وطبقات محرومة من الاستهلاك ٠

ان المؤسسات السياسية منذ سنة ١٩٦٢ ، تهدف الى الغاء كل استقلال فعلي للمجتمع المدني ، محاولة تذويبه في المجتمع السياسي وبناء دولة متسلطة (من نتائج اعادة الملكية) ومهيمنة في نفس الوقت ٠ كما لاحظنا ايضا ارادة الحكم في الاشراف على مجمل الحياة السياسية والسيطرة على الانتخاب العام ، وتركيع البرلمان تماما ، وجمع كل الشعب في حزب واحد (حزب الانبعاث الذي انشأه الشاه عام ١٩٧٥) وجعل هذا الحزب الاطار اللازم للتعبير عن التوتر والتناقضات الاجتماعية ، كما ان التنظيمات الاجتماعية الناشئة عن توافق المصالح في مجال الانتاج (اتحادات مهنية ، نقابات ، تعاونيات وتنظيمات قبلية للرعاة البدو ٠٠٠) او في مجال الاستهلاك (مجالس بلدية ، مؤسسات قروية، وتنظيمات رياضية على سبيل المثال) تميل الدولة الى وضع اليد عليها لكي تصبح ادوات ادارة اشراف على نشاطات واراء الاشخاص من قبل اجهزة الدولة ٠ هذا النشاط اصبح اليوم احد اكبر وظائف شرطة التأطير والمراقبة ، الى جانب وظيفة القمع الفعلي المكملة لها ٠ الجيش من جهته اصبح اكثر من مجرد اداة وصل بالامبريالية ، بل اصبح يمثل بطريقة حاذقة ، خفية ، مركز الثقل التنظيمي والايديولوجي للامة كما يشاء الحكم ان ينشئها ٠ والجيش هو اولا مدار اهتمامات الدولة : اذ خصصت له وسائل مادية هائلة (يستوعب هذا الجهاز ، بالاضافة الى مختلف اجهزة الشرطة ١٤٪ من الدخل الوطني الصافي عام ٧٠ ، و ٢٠٪ حاليا) حرمت الاقتصاد الايراني من زيادة كان يجب ان تضاف الى الاستثمار الانتاجي ٠ والتجهيزات الجماعية المتعلقة خاصة بالاتصالات تجيب على متطلباته : فهو يستعمل اسلحة ذات تقنية متقدمة منتجة في الدول الصناعية ، وتعبىء في هذا المجال كفاءات عديدة للصيانة والاستعمال يحرم منها الانتاج الوطني ٠ ولان الجيش موجه ثقافيا نحو الغرب ، من جراء تبعيته التكنولوجية ، فانه يأخذ حصة متعاظمة في ادارة الجهاز البيروقراطي (عدة مراكز في الوظيفة العامة موكلة الى عسكريين ، كما ان الاحكام المدنية تشرف عليها بالواقع ، المحاكم العسكرية ٠٠٠) ويوكل اليها ايضا مهام التأطير